

CENTRAL BANK OF YEMEN

HEAD OFFICE

Sana'a



شئون المركزي

٢٨

بنك المركزي اليمني

المركز الرئيسي

صنعاء

قطاع الرقابة على البنوك

صنعاء في ١٤/٣/٩٩
الرقم:

منشور دوري رقم (٣) لسنة ١٩٩٩ م موجه إلى كافة البنوك العاملة في الجمهورية

المحترم

الأخ المدير العام /المدير الإقليمي

بنك:

بعد التحية ..

الموضوع: حدود الإقراض - مخاطر التركزات الائتمانية

بالإشارة إلى الموضوع أعلاه نود إخاطركم بما يلي:

١. الغرض من هذا المنشور:

الغرض من هذا المنصور هو لتوضيح أنواع قانون البنك رقم (٣٨) لسنة ١٩٩٨ م التي تضع حدوداً لإقراض شخص أو مجموعة أشخاص ذوي ارتباط، و لوضع قواعد خاصة بتنفيذ تلك الأقسام.

٢. الهدف:

تطبيق هذا المنصور على كل البنوك المرخصة في الجمهورية.

٣. التعريف:

لأغراض هذا المنصور، يقصد بكلمات "الائتمان" و "الشخص" و "الأسرة" نفس المعاني كما وردت في المادة (٢) من القانون رقم (٣٨) لسنة ١٩٩٨ م.

يقصد "بالمؤسسة التابعة" لشخص ما المعاني التالية:

أ. أي شخصية اعتبارية مملوكة أو خاضعة بصورة مباشرة أو غير مباشرة لذلك الشخص.



CENTRAL BANK OF YEMEN

HEAD OFFICE

Sana'a

بنك المركزي اليماني

المركز الرئيسي

صناع

الرقم: صناعة في ٤/٣/٩٩

1

بـ. أي شخصية اعتبارية ملوكـة أو خاضـعة بصورة مباشرـة لأحد أفراد أسرـة ذلك الشخص ..

جـ. أي شخصية اعتبارية مملوكة أو خاضعة بصورة مباشرة أو غير مباشرة لأحد التابعين كما هو مبين في (أ) و (ب).

٤- سُخُدُ الْإِقْرَاضِ:

تنص المادة (١٥) من القانون رقم (٣٨) لسنة ١٩٩٨م على : " لا يحق لأي بنك في الجمهورية أن يقوم بفتح أي شخص (عدا في حالة الموافقة المسبقة من البنك المركزي) أية سلفة أو تسهيل أو ضمان مالي أو يتحمل عنه أي التزام آخر (بعد استبعاد قيمة الضمانات المسماة بها كما يعرفها البنك المركزي ويحتفظ بها البنك) بحيث يزيد المجموع الإجمالي للسلفات التسهيلات أو الضمانات المالية المقدمة لذلك الشخص ومؤسساته التابعة عن (١٥%) من مجموع رأس المال البنك المدفوع والاحتياطي المحتفظ به بموجب أحكام المادتين (١١ و ١٢) من هذا القانون ... " .

لذلك فإن القاعدة العامة تنص على أن الحد الأقصى للائتمان الذي يمكن أن يمنحه البنك لأي شخص بصورة مباشرة أو غير مباشرة لا يمكن أن يتجاوز نسبة ١٥٪ من مجموع رأس المال المدفوع واحتياطياً ته.



CENTRAL BANK OF YEMEN
HEAD OFFICE

البنك المركزي اليمني

المركز الرئيس

صُنْعَاء

الرقم صناعة في ١٤/٠٣/٩٩

قطاع الرقابة على البنوك

(1)

الاستثناءات والضمادات والرهون المسموح بها:

٣- لا يسمح بالاستثناءات التالية عن القاعدة العامة فيما يخص الضمانات والرهون المقبولة من البنك المركزي. ويكون خصمها من المديونية المنوحة لشخص ما قبل احتساب الحد:-

أ. أي جزء من المديونية مؤمن بضمانت نقدية أو مضمون كلياً بودائع نقدية بحوزة البنك وتخضع لاتفاقية رهن كضمان أبرمت بصورة صحيحة.

بـ. أي جزء من اعتماد مستندي، صادر أو معزز، لتسهيل تجارة البضائع مدفوع مقدماً كهامش مودع لدى البنك. إضافة إلى ذلك، فإن الجزء المتبقى غير المؤمن من الاعتماد المستندي سوف يقيم بنسبة ٢٠٪ من مبلغه.

جـ. أي جزء من مدینیة مؤمن بالقيمة الاسمية لأوراق مالية صادرة أو مضمونة من حکومـة الجمـهورـیـة الـیـمـنـیـة، بشـرـطـ أنـ تـكـوـنـ فيـ حـیـاـزـةـ الـبـنـکـ وـتـخـضـعـ لـاتـفـاقـیـةـ رـهـنـ أـبـرـمـتـ بـصـورـةـ صـحـیـحةـ.

د. أي جزء من مديونية مؤمن بأوراق مالية قابلة للتداول (أسهم أو سندات مسجلة ومتعامل بها بصورة نشطة في بورصة منظمة و يمكن الحصول على أسعارها في السوق بسهولة) بحيث يجب أن تكون القيمة السوقية لتلك الأوراق المالية تعادل نسبة ٢٠٪ من المديونية على الأقل، ويشرط أن تكون تلك الأوراق المالية في حيازة البنك وتحضر لاتفاقية رهن أبرمت بصورة صحيحة.

CENTRAL BANK OF YEMEN

HEAD OFFICE

Sana'a



بنك المركزي اليمني

المركز الرئيسي

صنعاء

صنعاء في ١٤ مارس ١٩٩٩
الرقم:

قطاع الرقابة على البنوك

(٤)

هـ. أي جزء من مدینونیة مضمون بضمان غير مشروط من بنك آخر مقیم بدرجۃ (A+) أو
بأفضل من ذلك من وكالة دولية معروفة ومشهورة في تقییم الائتمان. على أن إجمالي
المدینونیات

المضمونة من أي بنك من تلك البنوك يجب ألا تتجاوز نسبة ٧٥٪ من رأس المال واحتياطيات
البنك المقرض.

٤. القواعد:

نص المادة (٢٣) من القانون رقم (٣٨) لسنة ١٩٩٨ على: "عند تطبيق التقييدات
المنصوص عليها في المادة (١٥) من هذا القانون فإن البنك المركزي إذا أقر بأن مصالح
مجموعتين أو أكثر من الأشخاص متداخلة بحيث تعتبر واحدة وجب تجميع مدینونیة المجموعتين و
كلّ رها مدینونیة واحدة...."

ستطبق القواعد التالية عند تجميع المدینونیات لتقدير مدى التقييد بنسبة ال ١٥٪:
أ. سوف تجمع مدینونیة شخص ما مع مدینونیات أفراد الأسرة الذين تربطهم مصلحة
مشتركة.

بـ. سوف تجمع مدینونیة شخص ما مع كل مدینونیات المؤسسات التابعة لذلك الشخص
و مع كل مدینونیات للمؤسسات التابعة لأي من أفراد أسرة ذلك الشخص.

ـ. سوف تجمع المدینونیات التي تعتمد على نفس مصدر السداد .

بنك المركزي اليمني

المركز الرئيسي
صنعاء

CENTRAL BANK OF YEMEN
HEAD OFFICE
Sana'a



قطاع المراقبة على البنوك

صنعاء في ١٤/٣/٩٩
الرقم :

(٥)

د . مديونيات شخص غير ذي علاقة بحيث تؤول حصيلة تلك المديونيات بصورة مباشرة أو غير مباشرة إلى شخص ذي علاقة أو لأحد أفراد أسرته أو لمؤسسة تابعة له أو لأحد أفراد أسرته سوف تجمع مع أي مديونيات سابقة لذلك الشخص ذي العلاقة وتصبح جزء من حد الإقراض لذلك الشخص.

٥. استثناءات من قاعدة التجميع :

يمكن عدم تجميع جزء من المديونيات المذكورة في الفقرة ٦ (ب) إذا كان يمكن البنك أن يبين بوضوح أن أي مؤسسة تابعة لشخص ما أو مؤسسة تابعة لأحد أفراد أسرة ذلك الشخص مستقلة اقتصادياً عن بعضها البعض، أي أنها شركات ذات مسؤولية محدودة لا توجد بينها صفقات مادية ملموسة، ولديها القدرة المالية الذاتية ولن تستند إلى الدعم المالي من أولئك الأشخاص أو المؤسسات التابعة لهم في المستقبل المنظور، وإذا كان البنك يامكانه أن يبين أن المبالغ المسحوبة من المديونيات استعملت بصفة خاصة للأعمال التجارية لتلك المؤسسة التابعة فقط.

٦. متطلبات التوثيق :

بهدف الالتزام بتطبيق نصوص القانون ومتطلبات هذا المنشور، يجب على البنك الحصول والاحتفاظ بمعلومات معينة تتعلق بعملائه المفترضين:

CENTRAL BANK OF YEMEN

HEAD OFFICE

Sana'a



بنك المركزي اليمني

المركز الرئيسي

صنعاء

صنعاء في ١٤/٣/٩٩
الرقم:
.....

قطاع المراقبة على البنوك

(٦)

أ. يجب على البنك أن تعرف وتوثق لكل مقرض و المؤسسات التابعة له و أفراد أسرته
الذين تربطهم مصلحة مشتركة معه.

ب. إذا كان المقرضون سوف يتأهلون بصفة خاصة للإثناءات بوجب البند (٧) أعلاه،
يجب أن يقدموا للبنك مراكز مالية حديثة وكاملة تبين حالتهم المالية. ويجب أن ترفق هذه
المراكز بتفاصيل كافية تظهر درجة العلاقات المرتبطة مع أو الاستقلالية عن المصالح الأخرى
 ذات العلاقة.

ج. يجب على البنك أن يوثق بوضوح كيفية استعمال مبالغ كل دفعه لكل مدینية.

د. يجب على البنك أن يكون لديها نظام كفاء لإدارة المخاطر حتى تستطيع أن تعرف وتتابع
مديونيات الأشخاص ذوي العلاقة و مؤساتهم التابعة، وأن تبلغ البنك المركزي عنهم بدقة
كما هو مطلوب.

ه. يجب على البنك أن تقدر وتقيم بانتظام أي رهون تساند تلك المديونيات، أو أي مديونيات
أخرى.

٧. الموافقة على المديونيات التي تتجاوز الحدود:

تحول المادة (١٥) من القانون رقم (٣٨) لسنة ١٩٩٨م البنك المركزي بالموافقة على
المديونيات التي تتجاوز الحدود القانونية بزيادة نسبتها إلى ٢٥٪ من رأس المال واحتياطيات
البنك. وسياسة البنك المركزي هي منح الموافقة فقط في الأحوال الاستثنائية حيث تكون تلك



صنعاء في ١٤/٣/٩٩
الرقم:
.....

قطاع الرقابة على البنوك

(٧)

القروض مرتبطة مباشرة بأولويات التنمية الاقتصادية الخاصة بالدولة، ويجب على البنك تقديم مالب كتافي يبين فيه الأهمية الخاصة للاتساع إلى قطاع الرقابة على البنك بالبنك المركزي، وعليها استلام موافقة خطية من قطاع الرقابة على البنك قبل اتخاذ أي قرار بزيادة المديونية عن الحد القانوني.

١٠. بنود انتقالية:

أ. أي مديونية تزيد عن الحد القانوني ونشأت قبل تاريخ صدور هذا المنشور سوف يسمح لها بالاستمرار بدون غرامات حتى تاريخ استحقاق المديونية أو لمدة عام من تاريخ صدور القانون رقم (٣٨) لسنة ١٩٩٨م، أيهما أقرب. أما المديونيات التي تخضع لاتفاقية بين أي بنك والبنك المركزي سوف تعامل بموجب الشروط والأحكام الواردة في تلك الاتفاقية.

يجب على كل بنك أن يقدم تقريرا إلى قطاع الرقابة على البنك بالبنك المركزي خلال عشرة أيام عمل من تاريخ صدور هذا المنشور يبين كل مديونية تتجاوز الحد القانوني. ويجب احتساب المديونيات باستخدام القواعد المبينة في هذا المنشور. و مرفق بهذا استماراة خاصة لتدوين تلك المديونيات.

سوف يقوم كل بنك خلال ٦٠ يوما من تاريخ صدور هذا المنشور بتقديم الخطة الخاصة به حول تخفيض كل مديونة متجاوزة إلى الحد المسموح به، أو بطلب الموافقة باستثناء أية مديونية.



CENTRAL BANK OF YEMEN

HEAD OFFICE

Sana'a

بنك المركزي اليمني

المركز الرئيسي

صناعة

الرقم: صنعاء في ١٤/٣/٩٩

(1)

۱۱: استفسارات:

في حال وجود أي استفسار حول محتويات هذا المنشور يرجى إرسالها إلى قطاع الرقابة على البنوك، البنك المركزي اليمني.

يرجى العمل بموجب هذا التشور من تاريخ صدوره وتلغى أي تعليمات تعارض معه.

صادر بتاريخ : ٢٦ ذو القعدة ١٤٥٩

الموافق : ١٤ مارس ١٩٩٩م

عبد الله حميد المعلفي

وكيل المحافظ لقطاع الرقابة على البنوك

